الأمم المتحدة

A/64/729

الجمعية العامة

Distr.: General
29 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وغيرها من الانتخابات: انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأن جمهورية مولدوفا قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وأحيل طيه، وفقا للقرار ٦٠/٢٥١، مذكرة بشأن التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمت بها جمهورية مولدوفا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١١ (ح).

(توقيع) الكسندرو **كوجبا**
السفير
الممثل الدائم

060410 060410 10-29407 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن ترشيح جمهورية مولدوفا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

مقدمة

تتقدم حكومة جمهورية مولدوفا بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

ويؤكد هذا القرار من جديد التزام جمهورية مولدوفا العميق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها مسألة ذات أولوية على جدول أعمال سياساتها وبتحقيق مزيد من التقدم في قضية حقوق الإنسان على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. فكرامة الإنسان والتطور الحر للشخصية الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات تمثل قيما عليا ويكفلها دستور جمهورية مولدوفا.

وتعد حماية حقوق الإنسان، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، عنصرا لا غنى عنه في السياسة الخارجية المولدوفية. ولذلك، فمن البداية، أيدت جمهورية مولدوفا بقوة إنشاء مجلس حقوق الإنسان، اقتناعا منها بالحاجة إلى تعزيز وتقوية حقوق الإنسان في العالم أجمع. وتسعى جمهورية مولدوفا إلى المساهمة بشكل كامل في تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسوف تعمل على زيادة التعاون في مجال التوعية بحقوق الإنسان بين جميع الدول الأعضاء وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة.

مساهمات جمهورية مولدوفا في مجال حقوق الإنسان

على الصعيد الدولي

تلتزم جمهورية مولدوفا بشدة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وهي دولة طرف في جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية وبروتوكولاتها الاختياري، كلها تقريبا، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد وقعت جمهورية مولدوفا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وستُصدق عليها بمجرد إعداد الآلية اللازمة لتنفيذها على الصعيد الوطني.

وصدقت جمهورية مولدوفا، بوصفها عضوا في مجلس أوروبا، على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومعظم البروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، إلى جانب عدد آخر

من صكوك حقوق الإنسان الأوروبية. وكانت واحدة من بين أول من صدق على اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر.

وتتعاون جمهورية مولدوفا تعاونا تاما مع هيئات رصد المعاهدات وذلك عن طريق الامتثال لمتطلبات تقديم التقارير لها وتنفيذ قراراتها وملاحظاتها الختامية. وتُقدر تقديرا عاليا إنشاء الإجراء المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، في مجلس حقوق الإنسان، الذي يكفل تنفيذ كل دولة لالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان بكفاءة وشفافية. وستُقدم جمهورية مولدوفا أول تقرير لها فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

وتؤيد جمهورية مولدوفا الأعمال المنجزة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تأييدا كاملا. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قام المقرران الخاصان المعنيان بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، بزيارة رسمية لجمهورية مولدوفا. ولقي المقرران الدعم الكامل من السلطات المولدوفية ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، سيتم توجيه دعوات دائمة لزيارات قطرية إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

على الصعيد الوطني

وإدراكا من حكومة جمهورية مولدوفا لتحديات حقوق الإنسان، فقد اعتمدت تشريعات تتصل بمجال المساواة بين الجنسين، ومنع ومكافحة العنف العائلي، ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وهجرة اليد العاملة، والمساعدة القانونية التي تكفلها الدولة، والطوائف الدينية والأقليات الوطنية. وتقوم حاليا مؤسسات وطنية بدراسة مشروع قانون بشأن منع ومكافحة التمييز، يسعى إلى منع التمييز بجميع أشكاله.

وقد جرى في المدارس إدراج دورة إلزامية في مجال التربية الوطنية تركز على قضايا حقوق الإنسان. وتتجه النية أيضا إلى إدراج مسألة المحرقة (الهولوكوست) في المناهج المدرسية.

وجرى إنشاء مؤسسات وآليات هامة، بما في ذلك مركز حقوق الإنسان في مولدوفا الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٩ وفقا لمبادئ باريس، والآلية الوطنية لمنع التعذيب، والمكتب المعني بالعلاقات بين الأعراق، والمجلس التنسيقي للمنظمات العرقية – الثقافية.

وفي الوقت ذاته، اعتمدت الحكومة عددا من السياسات الهامة بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما خطة العمل الوطنية لدعم طائفة الروما (٢٠٠٧-٢٠١٠)، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لإصلاح نظام الإقامة لرعاية الطفل (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وخطة العمل

الوطنية لمنع ومكافحة العنف ضد الأطفال (٢٠٠٩-٢٠١١)، والبرنامج الوطني بشأن إنشاء نظام متكامل للخدمات الاجتماعية (٢٠٠٨-٢٠١٢).

وتبحث السلطات الوطنية مشروع استراتيجية بشأن الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويجري حاليا صياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠١٠-٢٠١٣) وخطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٠-٢٠١١).

وقد طرحت الحكومة، في برنامج نشاطها ”التكامل الأوروبي: الحرية والديمقراطية، والرعاية ٢٠٠٩-٢٠١٣“، جدول أعمال طموحا ولكنه عملي، من أجل دولة أوروبية ديمقراطية ومُزدهرة وموحدة، تكفل استقلال القضاء وسيادة القانون، وحرية الصحافة وحماية حقوق الإنسان.

التعهدات والالتزامات في مجال حقوق الإنسان

قدمت جمهورية مولدوفا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان بطموح أكيد للاضطلاع بدور ايجابي وبناء في تطوير وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي حال انتُخبت جمهورية مولدوفا عضوا في المجلس، فإنها عاقدة العزم على المشاركة بهمة في أنشطته وعلى القيام بما يلي:

على الصعيد الدولي

- تقديم الدعم الكامل والمشاركة الكاملة في مداولات المجلس وهيئاته الفرعية وآلياته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة
- تأييد استقلال نظام الإجراءات الخاصة
- التعاون بصورة بناءة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل
- التشجيع على استجابة المجلس بفعالية وموضوعية وسرعة لأية حالات تحدث فيها انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان.
- النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الجمعية العامة واللجنة الثالثة، والمشاركة النشطة، في هذا السياق، في استعراض عام ٢٠١١ لعمل المجلس
- مواصلة تعاونها في مجال حقوق الإنسان مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- تشجيع التعاون بين القطاع العام والمجتمع المدني، عن طريق الاستفادة من مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة المجلس

- العمل من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن برنامج عمل فيينا، ومنهاج عمل بيجين وخطط العمل المعتمدة في المؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة
- تحقيق الفعالية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية
- دعم المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعد الوطني والإقليمي والدولي

على الصعيد الوطني

- الاستمرار في توجيه دعوة إلى جميع هيئات وهياكل وآليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية لزيارة البلد
- التعاون بصورة بناءة مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- امتثال المبادئ التوجيهية الأساسية المحددة للاستعراض الدوري الشامل، مثل الشمولية والموضوعية والتعاون والتفاعل، وتقديم مراجعة من جانبها هي في عام ٢٠١١. وفي هذا السياق، يجري حاليا التحضير للتقييم، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ومن المزمع أن يُجرى في عام ٢٠١٢ تقييم منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية وفقا لمؤشرات التقدم المحرز والتوصيات المُقدمة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل
- منع انتهاكات حقوق الإنسان باستخدام الآليات الوطنية القائمة، بما في ذلك الآلية الوقائية الوطنية
- كفالة الحماية الفعالة للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية
- توفير الحماية ضد التمييز بجميع أشكاله والعمل على منعه، في القانون وفي الممارسة على حد سواء
- تعزيز التوعية بمجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا
- تعزيز الجهود الوطنية والالتزام بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها